مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

الفاعلون غير الرسميين في اليمن

أسباب التشكل وسبل المعالجة

المشاركون

فؤاد الصلاحي – عبد الله الفقيه – عادل الشرجبي

عبد الكريم الخيواني – محمد علي أبو بكر السقاف

محمد سيف حيد – هاني المغلس

تحرير:

شفيق شقير

أوراق الجزيرة
ALJAZEERA PAPERS
26

الفاعلون غير الرسميين في اليمن

أسباب التشكل وسبل المعالجة

المشاركون

فؤاد الصلاحي - عبد الله الفقيه - عادل الشرجبي

عبد الكريم الخيواني - محمد علي أبو بكر السقاف

محمد سيف حيد - هاني المغلس

تحرير: شفيق شقير

إشراف: قسم البحوث والدراسات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1433 هـ - 2012 م

ردمك 978-614-01-0373-3

جميع الحقوق محفوظة

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الدار العربية للعلوم ناشرون** ش. م. ل

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مقدمة المحرر 9

المجتمع والنظام السياسي في اليمن فؤاد الصلاحي 13

طبيعة المجتمع اليمني قبليا ومذهبيا 14
بنية السلطة ووظيفتها 16
الأزمات والعيوب التي ولدت مع الدولة الحديثة 17
العصبية التي تعتمد عليها السلطة 20
الشرائح المتضررة والمستفيدة من السلطة 22
موقع اليمن الجيو إستراتيجي وتأثيره في علاقات اليمن 25
خاتمة 27

الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة عبد الله الفقيه 31

جذور الاقتصاد الريعي 32
تطور الاقتصاد الريعي 35
أزمة الاقتصاد الريعي 37
النتائج السياسية 44
دور الريع في الصراعات العنيفة 46
خاتمة 51

القبيلة فاعل غير رسمي في اليمن عادل مجاهد الشرجبي 55

توجهات الفاعلين القبليين 56
الدولة المهجنة.. تماهي الحدود بين القبيلة والدولة 57
المؤسسات الوسيطة بين الدولة والقبيلة 63

القبيلة فاعل غير رسمي في اليمن

عادل مجاهد الشرجبي*

يمكن القول من منظور إثني وثقافي إن كل اليمنيين ينتمون إلى قبائل، وجلهم إن لم يكن كلهم ينتمون إلى خمس قبائل عربية، هي: حمير ومذحج وكندة وحاشد وبكيل. ولكن عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية أدت إلى إضعاف تأثير البنى والروابط والعلاقات القبلية بين السكان الذين ينتمون إلى قبائل حمير ومذحج وكندة، واستمر تأثيرها في أوساط المواطنين الذين ينتمون إلى قبيلتي حاشد وبكيل، اللتين يتركز وجودهما في المنطقة الممتدة من شمال مدينة صنعاء إلى الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، لذلك فإن الحديث عن الدور السياسي للقبائل وعن البنية القبلية عموما إنما يتركز على الحديث عن قبيلتي حاشد وبكيل، اللتين استطاع شيوخهما الاحتفاظ بقوة سياسية كبيرة وبأدوار سياسية هامة، يمارسونها من خلال البنى الرسمية حينا، ومن خلال البنى غير الرسمية أحيانا أخرى.

(*) أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء.

توجهات الفاعلين القبليين

يسعى الفاعلون القبليون إلى تحقيق مصالح ومنافع مادية مباشرة، سواء كانوا أفرادا أم نخبا وقيادات، حتى إن معظم الأعمال الاحتجاجية التي تقوم بها القبائل تكون في سبيل مطالب مادية مباشرة، أما القيادات القبلية فيمكن وصفها غالبا بأنها نخب من الباحثين عن الريع.

وفي ضوء هذه السمة الحاكمة لكل أفعال الفاعلين القبليين، يمكن تلخيص التوجهات العامة لهم في ما يلي:

- معظم القيادات القبلية تتبنى توجهات محافظة، لذلك هي تسعى دائما للارتباط بالنظام والحزب الحاكم أو بالأحزاب الإسلامية، ولا تتحالف مع الأحزاب السياسية الساعية إلى التغيير، القومية أو اليسارية أو الليبرالية، لاسيما أن النخبة الحاكمة هي التي تمتلك التصرف بالموارد العامة وإدارتها، وهي لا تعادي النظام إلا إذا بدأ هو بمعاداتها.
- القيادات القبلية لا تستقر على توجه محدد ومواقفها دائمة التغير، فكثير من شيوخ القبائل مثلا، حضروا مؤتمر قبائل بكيل العام الذي دعا إليه الشيخ أمين العكيمي في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، ثم حضروا في المقابل المؤتمر الذي دعا إليه ونظمه الشيخ ناجي بن عبد العزيز الشايف في اليوم التالي، والذي عقد في مواجهة الأول.
- تتحدد مواقف القيادات القبلية في حالات كثيرة وفقا لمبدأ عدو عدوي صديقي، فأثناء الحرب الجمهورية الملكية (سبتمبر/أيلول 1962- مارس/آذار 1970) حاربت معظم قبائل حاشد مع الجمهورية، ومعظم قبائل بكيل مع الملكية. وفي عقدي

السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين (باستثناء فترة حكم العقيد إبراهيم الحمدي الممتدة بين يونيو/حزيران 1973 وأكتوبر/تشرين الأول 1977)، كانت حاشد مقربة من النظام، فيما كانت بكيل متعاطفة مع المعارضة السرية بل ومع الجنوب، وفي الأعوام الأربعة التي تلت توحيد شطري اليمن، كانت مواقف قبيلة حاشد أقرب إلى مواقف المؤتمر الشعبي العام، ومواقف قبيلة بكيل أقرب إلى مواقف الحزب الاشتراكي اليمني.

ومن المعروف أن شيوخ القبائل القوية سواء كانوا أعضاء في الحزب الحاكم أو في التجمع اليمني للإصلاح المعارض، يغلبون انتماءاتهم القبلية على انتماءاتهم الحزبية، وإذا تعارضت مصلحة القبيلة مع مصلحة الحزب، فإنهم ينحازون إلى مصلحة القبيلة.

الدولة المهجنة.. تماهي الحدود بين القبيلة والدولة

منذ وصول الرئيس علي عبد الله صالح إلى السلطة، تشكلت نخبة حاكمة نفعية لا تتبنى مشروعا وطنيا إنما تتبنى إستراتيجية بقاء، فعملت على بناء الدولة وتنظيم علاقتها بالمجتمع، وتشكيل النظام السياسي بما يؤهل الفاعلين غير الرسميين على حساب الفاعلين الرسميين، سواء على مستوى جهاز الدولة أو على مستوى المجتمع.

فعلى مستوى أجهزة الدولة لم يتم مأسسة السلطة السياسية فتم بناء دولة كالقبيلة، ولم يبن جيش قوي يحمي الديمقراطية بل بني جيش عائلي عوضا عن ذلك. وعلى مستوى علاقة الدولة بالمجتمع لم يستحدث نظام لتسهيل شروط الوصول إلى مواقع السلطة، بل عملت السلطة على إضعاف كل ما سواها، من خلال التضييق على الحق في التنظيم واحتكار وسائل الإعلام.

الدولة كقبيلة

تم بناء الدولة بما يشبه القبيلة، حيث باتت موارد الدولة كما لو كانت مملوكة للنظام، فالسلطة في مؤسسات الدولة مخولة لأفراد وليس لمؤسسات أو فرق، وقد بنيت إدارة تقوم على تركيز السلطة موجهة بالأوامر لا إدارة موجهة بالأهداف، إدارة منظمة على أساس العلاقات الشخصية المباشرة، ونظمت عمليات الوصول إلى مواقع السلطة السياسية والإدارية على أساس المكانة الاجتماعية التقليدية الموروثة لا على أساس التنافس وتكافؤ الفرص، فباتت الدولة منظمة وفقا لتراتبية) تشبه التراتبية القبلية، فشيوخ القبائل وأبناؤهم يحتلون مواقع السلطة العليا، فيما أبناء القبائل والمواطنون العاديون يحتلون مواقع تنفيذية، فمن بين محافظي المحافظات الـ 21 هناك على الأقل 17 محافظا من عائلات مشيخية.

و لم يتم بناء جيش قوي، وهو ما جعل الدولة بحاجة دائمة للاستعانة بالمليشيات القبلية أو ما يسمى بالجيش الشعبي، فقد استعان الجيش بالمليشيات القبلية في الحروب الست التي خاضها ضد جماعة الحوثي في الفترة بين 2004 و2010، واستعانت الحكومة بالمليشيات القبلية في محاربة القاعدة عام 2010، حيث أعلن محافظ شبوة في أكتوبر/تشرين الأول 2010 عن تشكيل فرق قبلية داعمة للجيش في مواجهة تنظيم القاعدة، على غرار الصحوات في العراق.

تم تصميم نظام انتخابي ملائم للبنى القبلية أكثر مما يلائم التنظيمات السياسية الحديثة، ويساهم في تكريس الوراثة في السلطة التشريعية، فقد أجريت الانتخابات التكميلية في 23 من الدوائر التي ينتمي نوابها للمؤتمر الشعبي، وقد أسفرت الانتخابات عن وراثة

18 دائرة: 11 دائرة ورثها أبناء النواب المتوفين، و3 دوائر ورثها الإخوة، و2 ورثهما أبناء الإخوة، و2 ورثهما قريب من العائلة المشيخية نفسها، أما الـ 5 الباقية فلم تورث نتيجة خضوعها لتسويات لتقاسم السلطة بين العائلات المشيخية.

قسمت اليمن إلى 21 محافظة تضم حوالي 334 مديرية، ويتطابق التقسيم الإداري في المناطق الريفية مع البنى والعلاقات القبلية، فالكثير من الوحدات الإدارية (المديريات) تتطابق مع الوحدات القبلية، فمديريات عنس وسفيان وخولان وأرحب وهمدان وخارف والأزارق وعيال يزيد وعيال سريح وبني حشيش وبني مطر وبني صريم وبني قيس وبني العوام، هي وحدات إدارية، وكذلك هي وحدات قبلية، وتتطابق حدودها الإدارية مع حدودها الاجتماعية القبلية، وتم تقسيم محافظة مأرب وفقا للانقسامات القبلية، فمديرية مأرب الوادي تكاد تكون ديارا لقبيلة، فالتسمية السائدة بين السكان لهذه المديرية هي وادي عبيدة، وتنقسم إلى ست تتطابق أسماؤها مع أسماء عشائر قبيلة عبيدة الست الرئيسية.

لم يتم تغلغل الدولة في المناطق الريفية، فلا زالت كثير من المناطق الريفية تفتقر لمؤسسات وأجهزة الدولة كالشرطة والمحاكم وغيرها، لذلك فإن 80% من القضايا في المناطق الريفية يتم التقاضي فيها أمام القضاء العرفي القبلي، وحتى في الحالات التي تم تأسيسها فقد تم تعيين مسؤولين ينتمون إلى النخب القبلية في مواقع السلطة واتخاذ القرار فيها، الأمر الذي أثر سلبا على قدرة الدولة على تحقيق الدمج الاجتماعي، فهؤلاء المسؤولون يمارسون معظم سلطاتهم بأساليب قبلية، فيتم تحكيم كبار المسؤولين الرسميين بمن فيهم وزراء وقضاة في الخلاف بين القبائل، بل إن رئيس الجمهورية تم تحكيمه في

أكثر من قضية خلاف بين القبائل، وحكم شيوخ القبائل في قضايا الخلاف بين الدولة والقبائل.

تم اختيار نظام الانتخاب الفردي في الدوائر الصغيرة والفوز بالأغلبية المطلقة، وهو نظام انتخابي يلائم النخب التقليدية والتنظيمات القبلية أكثر مما يلائم النخب والقوى الاجتماعية الحديثة والتنظيمات السياسية، لاسيما أن تقسيم الدوائر الانتخابية التشريعية والمحلية تطابق مع التقسيم القبلي، ففاز شيوخ القبائل بمعظم مقاعد مجلس النواب وعضوية المجالس المحلية، وعندما تم التحول إلى انتخاب محافظي المحافظات عام 2008، اعتبر أعضاء المجالس المحلية هيئة ناخبة لانتخاب المحافظين، وهو ما أدى إلى أن 17 من محافظي المحافظات البالغ عددهم 21 محافظا ينتمون إلى عائلات من شيوخ القبائل.

حصرت سلطة اختيار شاغلي مواقع السلطة العليا في الجهاز الإداري للدولة وأعضاء السلك الدبلوماسي وفي الهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية بيد رئيس الدولة، لذلك فإن جل وكلاء المحافظات ووكلاء المحافظات المساعدين هم من شيوخ القبائل، أو من أبناء شيوخ القبائل.

القبيلة كدولة

تمارس القبائل ما يشبه السيادة على أراضيها، ولا تتدخل الدولة حتى في الحالات التي تمارس فيها القبيلة ممارسات تتعارض مع القانون، ويتعامل النظام مع القبائل كما لو كانت تمثل دويلات مستقلة أو كما لو كانت وحدات مرتبطة بنظام فدرالي، أو تقوم على تقاسم السلطة، فتختص الدولة بالسلطة في المدن والمناطق الحضرية، ويختص شيوخ القبائل بالسلطة في المناطق الريفية عموما

والقبلية خصوصا. وتتمثل أهم ملامح إضفاء الطابع الرسمي على القبيلة فيما يلي:

لم تضع الدولة تشريعات تنظم تعبئة الموارد الطبيعية، كالمراعي والمياه والأرض، وبعض التشريعات تختص بالسكان الحضريين، فمثلا قانون العمل لا يخضع له العاملون في قطاع الزراعة التقليدية ولا العاملون في المشروعات العائلية، فضلا عن ذلك فإن الدولة فوضت سلطتها في المناطق القبلية لشيوخ القبائل الذين يفرضون على بعض الشركات -التي تمارس نشاطها في مناطقهم- توظيف بعض أبناء قبائلهم بغض النظر عن حاجات الشركة.

شهدت الطريق بين مأرب وصنعاء خلال العام 2009 فقط حوالي 58 حادث تقطع، أعاقت وصول الغاز المنقول من محافظة مأرب إلى العاصمة والمحافظات الأخرى عبر الناقلات، أدت إلى حدوث أزمات شديدة في العاصمة وفي مدن يمنية أخرى، وبعض هذه التقطعات تطالب بتوظيف أبناء القبائل سواء في الشركات النفطية أو في الجهاز الإداري للدولة، وتضطر الدولة للاستجابة لمطالب القبائل، لذلك حصلت محافظة مأرب على نصيب وافر من الوظائف التي اعتمدت عام 2009.

فوض قانون الإجراءات الجزائية شيوخ القبائل سلطة الضبط القضائي في المناطق القبلية، وفوضتهم التشريعات وظائف التوثيق والسجل المدني وغيرها من الوظائف، أما على مستوى الممارسة فإن شيوخ القبائل يمارسون هيمنة على الأجهزة الحكومية المحلية.

استطاعت القبائل في العقود الماضية جمع ترسانات كبيرة من الأسلحة، إلى درجة أن بعض القبائل اليمنية تمتلك أسلحة ثقيلة، مثل المدافع والرشاشات الثقيلة والمتوسطة والصواريخ، أما

الأسلحة الصغيرة فإن مخزون القبائل منها، وفقا لبعض المصادر، يقارب خمسة أضعاف مخزون الدولة، وما يمتلكه شيوخ القبائل من أسلحة خفيفة يزيد قليلا عما تمتلكه الدولة، ومعظم هذه الأسلحة بيد قبائل حاشد وبكيل ومشايخها. وعندما وضع قانون تنظيم حمل السلاح لم يتدخل في شؤون القبيلة و لم يتطرق إلا لتنظيم حمل الأسلحة في المدن.

هناك على الأقل 12 سجنا خاصا يديرها شيوخ قبائل، ورغم معرفة الدولة بهذه السجون لم تتخذ أي إجراءات لإغلاقها ومحاسبة الشيوخ الذين يديرونها وفقا للقانون، بل على العكس فإن الدولة تقر بشكل غير مباشر بهذه السجون، فقد جاء في أحد الأحكام الصادرة عن إحدى المحاكم الرسمية اعتراف بأحد هذه السجون، حيث ورد فيه "أما بشأن ما يقوم به المتهم باعتباره شيخا من مشايخ تهامة من حبس وحجز حرية رعاياهم وأولادهم حسب تعبير أهل تهامة، فهو موروث اجتماعي بحاجة إلى معالجة موضوعية من الجهات المعنية، ولا يعفينا من الحكم بإدانة المتهم بهذا الشأن بمقتضى نص المادة 246 عقوبات مع وقف تنفيذ العقوبة بحدها الأدنى إلى أن تتم المعالجة التي أشرنا إليها بحيثيات هذا الحكم".

في مطلع العام 2008 هرب أبناء قريتي الصفة ورعاش في مديرية ذي سفال بمحافظة إب إلى العاصمة صنعاء، بسبب الاضطهاد الذي يعانونه من قبل أحد مشايخ القبائل، وتعسفه في فرض الزكاة والواجبات المالية الأخرى، وظلوا في مخيم في العاصمة صنعاء لمدة شهر، وقد خلص تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس النواب للتحقيق في هذه القضية، إلى أن معظم شكاوى المواطنين هي شكاوى صحيحة، ومع ذلك لم تتخذ الدولة أي إجراءات بحق

الشيخ، وكلفت شيخا آخر للتوسط وحل المشكلة، وتكفلت الدولة بدفع تعويضات نقدية لهؤلاء المواطنين عن المصروفات التي تكلفوها أثناء وجودهم في العاصمة.

غالبا تقف الدولة محايدة ولا تتدخل في الحروب القبلية التي تقوم بين القبائل، فقد شهد العام الماضي حروبا بين القبائل حول المراعي والمياه، وأشهر الحروب القبلية التي شهدتها اليمن في العام الماضي الحرب بين قبيلتي الشملان وهمدان البكيليتين، والحرب بين قبيلة سفيان البكيلية وقبيلة العصيمات الحاشدية.

تنظر القبائل إلى أن لها حقا في الثروة، لذلك فإن حراك أبناء الصحراء الذي أعلن عن تأسيسه عام 2009، طالب بأن تخصص لمحافظات الصحراء 50% من عائدات النفط، لذلك فإن الدولة توكل للقبائل مهمة حراسة أنابيب النفط، كما تفرض القبائل على الشركات النفطية توظيف أفرادها.

المؤسسات الوسيطة بين الدولة والقبيلة

لا تتعامل الدولة مع أفراد القبائل مباشرة، بل تتعامل معهم عبر الشيوخ الذين منحوا سلطة كاملة على قبائلهم، وهناك مؤسسات وسيطة للتعامل مع القبائل، منها المؤسسات التالية:

مصلحة شؤون القبائل: أسس الرئيس علي عبد الله صالح في مطلع الثمانينيات جهازا لتنظيم توزيع الريع على النخب القبلية، سمي مصلحة شؤون القبائل، وأسس لها فروعا في كل المحافظات اليمنية، وهي مصلحة لا يوجد قانون ينظمها، وتدار وفقا لتعليمات شخصية مباشرة، لتقديم عطايا مالية شهرية منتظمة لشيوخ القبائل، وقد بلغ عدد الشيوخ المسجلين لديها حتى العام 2005 حوالي 399 شيخا،

منهم 8 شيوخ مشايخ، و69 شيخ ضمان، و222 شيخا و100 شيخ محل أو عاقل.

منظمة دار السلام: أسست الحكومة عام 1997 دارا للتحكيم للتوسط والتحكيم في قضايا الثأر، وعوضا عن أن تقوم الحكومة بإنفاذ القانون في التعامل مع منفذي جرائم الاختطاف، تطلب من شيوخ القبائل التدخل في المفاوضات لإطلاق المختطفين، ففي العام 2009 أحيلت قضية اختطاف أحد كبار التجار في اليمن إلى هذه اللجنة، والتوسط بين الدولة والقوى القبلية التي تتمرد على الدولة.

الحزب الحاكم: بنى النظام الحزب الحاكم عام 1982 بشكل يتواءم مع البنى القبلية، وشكل الحزب الحاكم آلية مؤسسية لمأسسة البنى والعلاقات القبلية، تماما كما هو الحال في المؤتمرات الشعبية في ليبيا، فرؤساء فروع الحزب الحاكم في محافظات ومديريات الجمهورية جلهم من شيوخ القبائل، وصيغ قانون الانتخابات بما يتواءم مع البنى القبلية.

المؤتمرات والتحالفات القبلية

إن القيادات القبلية تتخذ قراراتها وترسم سياساتها عبر ما يسمى بالمؤتمرات القبلية، وهي مؤتمرات غير منظمة وفقا للتشريعات المنظمة لمنظمات المجتمع المدني، وذلك رغم أن بعضها أدى إلى تشكيل تنظيمات دائمة، درجت القبائل عندما تريد أن تعارض الدولة أو أن تساندها أو حتى تساند قوى خارجية، على تشكيل مؤتمرات قبلية، وقد كانت بكيل أكثر تشكيلا لمثل هذه المؤتمرات.

المؤتمرات القبلية

ارتبط الرئيس علي عبد الله صالح منذ وصوله إلى السلطة بعلاقة اعتماد متبادل بالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، فكانا يوصفان بأنهما "شيخ الرئيس ورئيس الشيخ"، لذلك كان شيوخ قبائل بكيل يشكون من التمييز ضدهم، وعقدوا قبل قيام الوحدة عددا من المؤتمرات للمطالبة بالمساواة بين القبائل في التمثيل في أجهزة الدولة، وبالمساواة في تعامل النظام مع القبائل اليمنية، كان آخرها مؤتمر بكيل للسلم والإصلاح، الذي لعب الشيخ عرفج بن هضبان دورا رئيسا في انعقاده في مديرية "رغوان" بمحافظة مأرب عام 1989.

واستمرت خريطة توزيع القوة التي تشكلت قبل الوحدة في السنوات الخمس الأولى التي تلت قيام الوحدة عام 1990، وسعى شيوخ القبائل البكيلية إلى عقد مؤتمرات قبلية صنفت على أنها موالية للحزب الاشتراكي اليمني في مقابل المؤتمر الشعبي العام، فكان مؤتمر التلاحم الوطني الذي لعب دورا في عقده الشيخ أحمد عباد شريف (من القيادات العليا للحزب الاشتراكي اليمني) في ديسمبر/كانون الأول 1991، وخلص المؤتمر إلى عدد من القرارات التي تطالب بالمساواة بين القيادات القبلية، و"اعتبار كل الواجهات والشخصيات الاجتماعية في مستوى واحد وقدر واحد في المكانة والصلاحية والوجاهة". ومن هذه المؤتمرات أيضا مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية عام 1993 الذي ترأسه الشيخ الغادر (أحد أهم مشايخ قبيلة خولان البكيلية)، وانعقد آخر في منطقة "ذنه" بني ضبيان بمحافظة مأرب، ومنها مؤتمر مجلس بكيل الذي ترأسه الشيخ محمد أبو لحوم (أحد أهم مشايخ قبيلة نهم البكيلية) عام 1994.

تحالف قبائل مأرب والجوف

في العام 1998 اتخذت الحكومة قرارا برفع أسعار المشتقات النفطية في إطار رفع الدعم عن الخدمات والسلع التي تنتجها أو تبيعها الدولة، فتحركت مظاهرات وأعمال احتجاجية في مختلف محافظات الجمهورية، بما فيها المحافظات القبلية، وقامت مظاهرات في بعض مناطق محافظتي مأرب والجوف، وقد قابلت الحكومة المظاهرات التي قامت في مناطق قبائل الجدعان في مأرب والجوف وبعض عشائر همدان في الجوف بعنف شديد وواجهتها عسكريا، وترتب على ذلك سقوط عدد من القتلى والجرحى، فتنادت قبائل مأرب والجوف لنصرة القبائل التي تمت المواجهة بينها وبين الدولة، فأوقفت الدولة الحملة العسكرية، فاجتمع شيوخ القبائل في بير مسعودة الواقعة على أرض قبيلة الجدعان البكيلية بمحافظة مأرب، وأعلنوا عن تأسيس تحالف قبائل مأرب الجوف، وضم قبائل بكيلية وأخرى مذحجية، وعين الشيخ علوي الباشا بن زبع أمينا عاما له.

حراك أبناء الصحراء

في منتصف يوليو/تموز 2009 أعلن عن تأسيس حراك أبناء الصحراء، وقد أيد مؤسسوه الحراك الجنوبي، وطالبوا بنظام فدرالي، وأن يتأسس إقليم يسمى إقليم الصحراء يضم خمس محافظات، هي: الجوف ومأرب وشبوة وحضرموت والمهرة، وأن يخصص 50% من عائدات النفط لهذا الإقليم، باعتباره الإقليم المنتج للنفط. ويلاحظ أن هذا ربما يشكل خلطا لأوراق الصراع السياسي في تلك الفترة، فعوضا عن مطالبة الحراك الجنوبي بفك الروابط،

طالب بإقليم فدرالي يضم ثلاث محافظات تنتمي إلى ما كان يسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب)، ومحافظتين تنتميان إلى ما كان يسمى بالجمهورية العربية اليمنية (الشمال).

مؤتمر التحالف الوطني

قبل انتخابات 1997 التشريعية مارس الرئيس علي عبد الله صالح ضغوطا على شيوخ القبائل للانسحاب من التجمع اليمني للإصلاح، واستعادة عضويتهم في الحزب الحاكم، وقد استجاب للضغوط عدد من شيوخ القبائل، لكن رئيس التجمع اليمني للإصلاح الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر لم يلب دعوته، وإن كان قد اضطر في انتخابات عام 2003 لأن يترشح مستقلا، فبدأ الرئيس بمحاولة إضعاف سلطته الاجتماعية في إطار قبيلة حاشد، وتعظيم قوة شيوخ آخرين، في المقابل بدأ أولاد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في اتخاذ مواقف معارضة للرئيس، فدعموا في الانتخابات الرئاسية التي انعقدت في سبتمبر/أيلول 2006 مرشح اللقاء المشترك المنافس للرئيس علي عبد الله صالح، وبدأ الشيخ حسين عبد الله بن حسين الأحمر في التحضير لتأسيس مجلس التضامن الوطني. وعقد مؤتمره التأسيسي في 29 يوليو/تموز 2007، وحضره عدد كبير من شيوخ القبائل ومن أعضاء مجلس النواب ومن الأكاديميين.

صديق صديقي صديقي

تعمل القيادات القبلية وفقا لمبدأ صديق صديقي صديقي وعدو عدوي صديقي، فرغم أن جل المؤتمرات والتحالفات القبلية التي تشكلت في العقدين الماضيين تأسست على قاعدة مواجهة النظام، فإن معظم شيوخ القبائل الذين شكلوها يرتبطون بعلاقات صداقة

ومصالح بالعائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية، لذلك أعادوا صياغة علاقتهم بالنظام اليمني في ضوء العداوة المشتركة بجميع هذه المكونات بما يسمى بجماعة الحوثي، التي تشكل عدوا مشتركا للمملكة العربية السعودية والنظام في اليمن، وبالتالي كان موقفهم من الحوثي هو خدمة للمملكة العربية السعودية.

- في 23 أغسطس/آب 2010 اندلعت مواجهات مسلحة بين مسلحين تابعين للشيخ حسين الأحمر ومسلحين من جماعة الحوثي في مدينة حوث، ودعا الشيخ حسين الأحمر لاجتماع موسع لشيوخ قبيلة حاشد في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2010، ووقعت في الاجتماع وثيقة جاء فيها "في حالة اكتشاف أي فرد من أفراد القبيلة يحاول الانتماء أو المناصرة أو نشر أفكار المتمردين يعد ذلك اعتداء على القبيلة وعلى كل فرد في قبائل حاشد وعلى جميع قبائل حاشد الاستنفار الكامل بعتادها وعدتها لصد الاعتداءات مهما كلف الأمر من التضحيات".
- في يونيو/حزيران 2009 قدم مجلس التضامن الوطني مبادرة جاءت خطوطها العامة متوائمة مع توجهات الرئيس علي عبد الله صالح لتوصيف الأزمة في الجنوب، ومع رؤيته لحلها، فاقترحت إقامة حكم محلي كامل الصلاحيات، وإعادة النظر في تنظيم المؤسسات العسكرية والأمنية على أسس وطنية لا على أسس حزبية أو قبلية، واستقلالية القضاء وجعله مهيمنا على جميع المؤسسات، والكشف عن تقرير هلال-باصره، الذي حدد أهم ناهبي الأراضي، وإحالة الفاسدين للقضاء لينالوا جزاءهم، وإنصاف المتقاعدين العسكريين والمدنيين في المحافظات الجنوبية ومساواتهم في بقية المحافظات.

- في 18 يناير/كانون الثاني 2011 قدم مجلس التضامن الوطني مبادرة تقوم على إيقاف المهاترات الإعلامية والخطابات غير المسؤولة والعودة إلى طاولة الحوار الوطني الشامل. ويشارك فيه جميع الأطراف اليمنية ومنها قادة المعارضة السياسية في الخارج وقوى الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية وقادة الفعاليات السياسية والمدنية دون استثناء لأي طرف من أجل الاتفاق على الآلية والمبادئ العامة للحوار. وطالب المؤتمر الشعبي العام بإيقاف الإجراءات الأحادية بشأن الانتخابات النيابية والتعديلات الدستورية حتى تطرح على طاولة الحوار والاتفاق على مشروع دستور يكون بوابة للحل الشامل للقضايا السياسية الخلافية خاصة تلك المتعلقة بالقضية الجنوبية وإصلاح النظام السياسي والانتخابي، على أن تبقى اللجنة العليا للانتخابات الحالية قائمة حتى يتم الاستفتاء على مشروع التعديلات الدستورية المتوافق عليها.
- في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، وقبل المهرجان الذي دعا إليه اللقاء المشترك في صنعاء بيوم واحد دعت القيادة المشتركة لمجلس بكيل العام للسلم والإصلاح كل القوى السياسية إلى تجنيب البلاد مخاطر فتنة قد لا تعرف نهايتها، وذلك بالإسراع نحو الحوار الوطني الجاد بحضور كل القوى السياسية بما فيها الحوثيون والحراك الجنوبي. وطالب الحزب الحاكم والمعارضة بوقف التجمعات والمسيرات والمناكفات الإعلامية وكل ما يؤدي إلى التصعيد والشقاق والتهيئة لانخراط مختلف الأطراف في حوار وطني شامل.
- في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 دان الشيخ علي محمد العجي الأمين العام المساعد لمجلس تحالف قبائل مأرب والجوف حادث

جبل الدخان الذي أودى بحياة جنديين سعوديين وجرح 11 آخرين بنيران مسلحين حوثيين.

- في 28 يناير/كانون الثاني 2011 دعا الشيخ علي القبلي نمران رئيس المجلس الأعلى لتحالف قبائل مأرب والجوف إلى تأجيل الانتخابات والعودة إلى الحوار حتى يخرج الجميع بوفاق وطني يخدم اليمن والمصلحة العامة، وهو ما يبدو أنه جاء في إطار التمهيد للمبادرة التي طرحها رئيس الجمهورية فيما بعد وأعلن فيها تجميد الإجراءات التمهيدية للانتخابات التشريعية، ودعا فيها للحوار.

الفاعلون القبليون وبقية الفاعلين غير الرسميين

تسعى التنظيمات القبلية إلى الحصول على منافع مادية فردية مباشرة، وبالتالي تختلف أهدافها عن أهداف الفاعلين غير الرسميين الأيديولوجيين ولاسيما الذين يتبنون أيديولوجيا دينية كتنظيم القاعدة أو جماعة الحوثي، وتختلف مطالبها عن مطالب الفاعلين غير الرسميين المدنيين، كالحراك الجنوبي الذي يسعى إلى وضع حلول جماعية للمشكلات الاجتماعية كالبطالة وانتشار الأمراض وتدهور التعليم، من خلال برامج سياسية تقوم على وضع حلول للبطالة وتحسين المؤسسات الصحية والتعليمية وضمان استقلال القضاء، فمطالب الفاعلين القبليين هي غالبا مطالب فردية وأحيانا جمعية تتعلق بعائلة أو عشيرة أو قبيلة، ويميلون إلى التعبير عنها باستخدام وسائل عنيفة، كاختطاف السائحين والرعايا الأجانب أو المواطنين اليمنيين، أو قطع الطرقات، وتتركز بشكل أساسي على مطالب مادية مباشرة، مثل المطالبة بتوفير وظائف لأشخاص محددين، أو المطالبة بالإفراج عن

سجين محدد، أو المطالبة بتنفيذ حكم قضائي محدد، مع ذلك تأثرت البنى القبلية بالفاعلين غير الرسميين الآخرين وأثرت فيهم.

تنظيم القاعدة

توفر الجماعات القبلية الحماية للأفراد الذين ينتمون إليها، بغض النظر عن توجهاتهم السياسية، فعندما كانت الدولة تتمتع بالقوة والقدرة في محافظة شبوة، لم توفر قبيلة بلحارث الحماية لأبي علي الحارثي المتهم بالمشاركة في تفجير المدمرة الأميركية كول عام 2001، وهو ما اضطره للاحتماء بقبيلة عبيدة في وادي مأرب، ولكن بعد إحياء البنى والعلاقات القبلية في المحافظات الجنوبية وتراجع قوة الدولة، وفرت قبيلة العوالق في المحافظة نفسها الحماية للداعية الإسلامي المتشدد أنور العولقي. بل امتد نشاط تنظيم القاعدة في العامين 2009 و2010 من محافظة مأرب إلى محافظتي شبوة وأبين القبليتين في الجنوب، وبات نشاطه شبه علني في هاتين المحافظتين، ففي 9 سبتمبر/أيلول 2010 وزع تنظيم القاعدة بشكل علني قائمة تضم أسماء عدد من الكوادر الأمنية والاستخبارية في مدينة زنجبار في محافظة أبين، متوعدا هذه العناصر بالقتل، فضلا عن أن عملياته في هاتين المحافظتين لم تعد تقتصر على العمليات الانتحارية والفردية أو العمليات التي تنفذها المجموعات الصغيرة، بل بات ينفذ أحيانا عمليات مواجهة مباشرة، كما حدث في مديرية لودر بمحافظة أبين في الأسبوع الثالث من أغسطس/آب 2010.

جماعة الحوثي

بدأ التمرد الحوثي تمردا لنخبة محدودة في محافظة صعدة، غير أن الطابع القبلي لمحافظة صعدة والمحافظات المجاورة لها ساعد النخبة

الحوثية على تعبئة الجماهير القبلية للانخراط في الصراع، وبالتالي اتساع نطاقه اجتماعيا وجغرافيا، ليمتد إلى بعض مناطق محافظات عمران وحجة والجوف وصنعاء، واستغل الحوثيون الصراع بين قبيلة صبارة التي تتبع قبيلة سفيان البكيلية وقبيلة ذو محمد التي تنتمي لقبيلة العصيمات الحاشدية، الذي ترجع جذوره إلى ما يزيد عن 100 عام.

فبعد الانتخابات المحلية في ديسمبر/كانون الأول 2006 استغل الحوثيون الصراع بين قبيلتي ذو معقل وبني عزيز اللتين تنتميان لقبيلة سفيان، على خلفية مقتل الشيخ أحمد يحيى القعود، المرشح لمقعد تمثيل المديرية في مجلس المحافظة، لذلك اتسع نطاق الحرب الرابعة ليشمل مديرية سفيان، حيث شارك الشيخ صغير حمود عزيز عضو مجلس النواب عن الحزب الحاكم والمسلحون التابعون له في هذه الحرب إلى جانب الجيش، وشارك الشيخ عبد الله يحيى القعود والمسلحون التابعون له إلى جانب المقاتلين الحوثيين.

يرى أبناء بكيل الذين دعموا الحوثي أنهم ينتقمون بهذا من السلطة ومن المملكة العربية السعودية اللتين تدعمان قبيلة حاشد، واستطاع الحوثيون تعبئة أفراد من قبيلة وائلة (الشيعية الإسماعيلية) انتقاما من المملكة العربية السعودية "المتهمة بأنها تمارس القمع" ضد هذه القبيلة وضد قبائل نجران الإسماعيلية، واستطاعوا استغلال الخلاف -الذي يمتد لأكثر من ثلاثين عاما- بين قبيلتي الشولان وهمدان اللتين تشكلان فرعين من قبيلة دهم البكيلية في الجوف، واستطاعوا التواجد في قبيلة أرحب وتأسيس مركز فكري في قرية بيت أبو نشطان على خلفية ما يشعر به شيوخها من إقصاء يمارسه عليهم النظام.

الحراك الجنوبي

تحالف النظام مع القيادات القبلية جعله دائما بحاجة إلى إرضائها بالتحويلات المالية والعقارية، وفي مقدمها الأراضي، وقد جاءت معظم الأراضي في الجنوب، أما في الشمال فإن الدولة لا تمتلك أراضي، بل على العكس تقوم بشراء أراض من شيوخ القبائل بمبالغ مبالغ فيها، لقد أدى ذلك إلى غضب أبناء المناطق الجنوبية، وبالتالي تشكل الحراك.

في ظل إحياء النظام للبنى والعلاقات القبلية في الجنوب وتحالفه مع شيوخ القبائل، وما اتبعه من سياسات موالية للنخب القبلية، أخضع السكان المحليون في المحافظات الجنوبية لقمع مركب، قمع سياسي يمارسه النظام، وقمع اجتماعي تمارسه النخب القبلية، وجرد المواطنين من حماية الدولة لهم، وهو ما أثار استياءهم.

النخب الأولى التي شكلت الحراك الجنوبي وقادته في العامين 2007 و2008 هي نخب حديثة، تتكون من الضباط وخريجي الجامعات العاطلين، لذلك كان الحراك الجنوبي يبحث عن حلول جماعية في إطار دولة الوحدة للمشكلات الاجتماعية، وفي مقدمها مشكلة البطالة وتسييس الوظيفة العامة، وأطلق على نفسه الحراك الجنوبي السلمي، وقد شكل التحاق بعض النخب القبلية بالحراك الجنوبي مثل طارق الفضلي والشيخ عبد الرب النقيب عام 2009 نقطة تحول في مسيرة الحراك الجنوبي، فبدأ التحول نحو استخدام العنف، وبدأ يطرح المطالبة بفك الارتباط.

مستقبل دور القبيلة

بسبب الطريقة التي اتبعها النظام في التعامل مع القبائل، فإن معظم موارد البلاد تخصص على شكل تحويلات للنخب القبلية، على

حساب الإنفاق الاجتماعي، فضلا عن ذلك الأمر الذي أثـــر ســـلبا على قدرة الدولة على أداء وظائفها في مجال التنمية.

إن مراعاة التوازنات القبلية في شغل الوظائف العليا في الدولـــة، وإدارة الأجهزة الحكومية وفقا لأساليب إدارة البنى القبليـــة أدى إلى فشل هذه المؤسسات، وعدم قدرتها على أداء أهدافها، فـــالجيش لم يستطع أداء وظيفته في حماية البلاد، فاستطاعت القاعدة أن تتواجـــد في اليمن، وكذا الحوثيون، ولم تستطع المؤسســـات الرياضـــية ولا التعليمية، حيث معظم مدراء المدارس الريفية والوحـــدات الصـــحية والمشروعات التنموية هم من أبناء شيوخ القبائل، سواء توافرت فيهم شروط شغل الوظائف أم لا، وبالتالي تردى التعليم والصحة وكـــل الخدمات الاجتماعية.

لم تعد الدولة قادرة على أداء وظائفها في مجال توزيع ثمـــار التنمية، وبالتالي تتحيز برامج التنمية لصالح النخب على حســـاب الجماهير، ولصالح الأقاليم القوية التي تتسم بقوة البنى القبلية على حساب المناطق والأقاليم الضعيفة التي لا تتمتع بقوة قبلية، وهو ما أدى إلى تململ اجتماعي في هذه المناطق، فقد بدأ هذا التململ في المحافظات الجنوبية منذ العام 2004، وبات منذ العام 2007 يطلق عليه الحراك الجنوبـــي، ومنذ العام 2009 بدأت بعض فصائله في طرح فكرة الانفصال أو فك الارتباط، ومنذ 11 فبرايـــر/شـــباط 2011 بدأت تشكل ثورة شعبية تطالب بتغيير النظام، وقد بدأت هذه الاحتجاجات طلاب جامعة صنعاء، والشباب في محافظـــات تعز والحديدة وإب وعدن ولحج والضالع والبيضاء وحضـــرموت، وقد التحق بها بعد ذلك بقية محافظات الجمهورية، وشارك فيهـــا نخب قبلية.

في حال نجاح الجماهير في تغيير النظام، فإن المتوقع تراجع القبيلة مستقبلا، وذلك رغم أن هناك نخبا قبلية مشاركة في الثورة الشعبية، ذلك أن أبناء القبائل والنخب القبلية باتوا مرهقين من استمرار القبلية، وباتوا يعانون من الثارات ومن المشكلات، فبعض شيوخ القبائل هربوا إلى السعودية، وبعضهم الأخر قتل، وهكذا فإن التوجهات القبلية من المحتمل أن تتراجع بسبب ترشيد مصالح النخب القبلية، فالذي يسعى إلى الحفاظ على البنية القبلية هو النظام، أما النخب القبلية فقد بات كثير منها راغبا في تغيير النظام، واستبدال نظام يقوم على المواطنة المتساوية منه، ويتيح التنافس على السلطة على أساس تكافؤ الفرص.

أما في حال فشل الثورة الشعبية في تغيير النظام، فإن استمراره في الاعتماد على إستراتيجيته التقليدية التي تقوم على التحالف مع الفاعلين القبليين وتنظيم الفوضى القبلية، من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز أزمات الدولة، بل قد يؤدي إلى انهيارها أو وقوعها في حالة من الفوضى غير المسيطر عليها، لاسيما إذا استمر إسناد مهام عسكرية للفاعلين القبليين في مواجهة الفاعلين غير الرسميين الآخرين كالحوثيين أو ضد القاعدة أو ضد الحراك الجنوبي، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى حرب أهلية، أو إلى سقوط الدولة وتفككها من خلال انفصال الجنوب، أو فصل الحوثيين لمحافظة صعدة وتكوين دولة شيعية فيها، وبالتالي فإن النظام سوف يسعى إلى تعزيز البنية القبلية.

خاتمة

سواء تغير النظام أم لم يتغير يجب تنفيذ إصلاحات جذرية تقوم على إعادة بناء الدولة بما يخلق منها جهازا رسميا لممارسة القوة

السياسية، وإصلاح النظام الانتخابي، بحيث تغدو الانتخابات عملية تنافسية بين أحزاب سياسية لا عملية للتنافس بين القيادات القبلية، وإصلاح التشريعات المنظمة للوصول إلى مواقع السلطة في الجهاز الإداري للدولة، بما يجعلها منظمة وفقا لمعايير موضوعية، لا بما يجعلها خاضعة للعلاقات الشخصية، وإصلاح التشريعات المنظمة لبنى وعمليات صناعة القرار بما يضفي عليها طابعا مؤسسيا ويجردها من الطابع الشخصي، وإلغاء المؤسسات والأجهزة غير الدستورية، وفي مقدمها مصلحة شؤون القبائل، وبناء أجهزة الدولة وفي مقدمها بناء جيش مؤسسي بما يغني الدولة عن الاستعانة بالجيش الشعبي، وبما يخلص الجيش من الطابع العائلي، ويضمن عدم تدخله في السياسة، ويؤهله لأداء دوره في حماية سيادة الدولة، وبناء أجهزة شرطة قوية وقادرة على حفظ الأمن.

يجب إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي القائم على مراعاة البنى والعلاقات القبلية، ووضع تقسيم إداري يراعي أهداف التنمية البشرية، وتقليص عدد المحافظات والمديريات، بما يمكن الدولة من فرض سيادتها على كامل إقليمها، ويسهل تغلغلها في المجتمع، ويؤسس لعلاقة بين الدولة والمواطن تقوم على التعامل المباشر عبر أجهزتها الرسمية، التي ينبغي تأسيسها في كل المحافظات والمديريات، ويقلص النفقات الإدارية والتشغيلية، وبما يساعد في عملية الدمج الاجتماعي ليس فقط بين الشمال والجنوب، بل أيضا بين سكان كل شطر، من خلال تقسيم يستند على روابط مدنية تقوم على المصالح المشتركة، ولا يستند على الروابط الاجتماعية التقليدية والأهلية التي تقوم على القرابة والانتماءات القبلية، ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار متطلبات النظام الانتخابي الجديد عند وضع التقسيم الإداري،

بحيث تشكل المديرية دائرة انتخابية محلية، والمحافظة دائـــرة انتخابيـــة تشريعية.

ويجب فرض سيطرة الدولة الاجتماعية المباشرة، مـــن خـــلال إخضاعها سلوك الأفراد الاجتماعي وتوجهات ســـلوكهم لقواعـــد القانون والإجراءات الرسمية التي تحددها، وإضعاف هيمنـــة قواعـــد التنظيمات القبلية على الأفراد، وتنظيم علاقة الدولة بـــالمواطنين بمـــا يكفل تعاملها معهم بشكل مباشر ودون وساطة من النخب القبلية، وتأسيس هيئة مستقلة للخدمة المدنية، بما يضمن فصل الإدارة عـــن السياسة وحياد الوظيفة العامة وخضوعها للمنافسة وفقا لمبدأ المواطنة المتساوية وتكافؤ الفرص.